

مفهوم الادخار:

الادخار هو ذلك الجزء من الناتج أو الدخل الذي لم يستهلك (لم ينفق على الاستهلاك). وينطبق هذا المفهوم على كل أطراف النشاط الاقتصادي (الأفراد، والمؤسسات، والدولة)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدافع إلى الادخار يختلف من طرف لآخر. كما أن الادخار يكون غاية في حد ذاته بالنسبة لبعض الأطراف، ويكون وسيلة للاستثمار وتكوين رأس المال المنتج للبعض الآخر.

ويرتبط بالمفهوم السابق للادخار عدة تساؤلات وهي: ما هي طبيعة الشيء المدخر (عيني أم نقدي)؟، إلى أين يتم توجيه المدخرات هل إلى الإنتاج من خلال الاستثمار أم إلى الاكتناز؟، ما هو مجال النشاط المنتج للادخار (داخلي أم خارجي)؟، ما هي مصادر الادخار أو الأشخاص القائمين به (أفراد أو عائلات، قطاع الأعمال، الحكومة)؟، ما هو عنصر الإرادة في تكوين الادخار (ادخار اختياري أم إجباري)؟.

بشكل عام، الادخار يمكن أن يكون نقدياً أو عينياً، ويتمثل الادخار العيني في سلع معينة مثل المحاصيل الزراعية المخزنة سواء لاستخدامها كبذور منتجة أو استهلاكها ذاتياً في المستقبل. أما الادخار النقدي فيتمثل في شكل نقود، وهو الشكل الغالب في الوقت الحاضر. ويتكون الجزء الأكبر من المدخرات اللازمة لتمويل تكوين رأس المال من نقود (أوراق نقدية، أو ودائع ادخارية). وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الادخار النقدي: الأول: الادخار المنشئ أو المكون لرأس المال: حيث يسعى المدخر من خلاله إلى زيادة دخله الصافي، وبالتالي زيادة قدرته على إشباع حاجاته، ويتحقق ذلك من خلال سوق المال حيث تستثمر الأموال المدخرة لأجل طويل، وبالتالي تعود فوائده على المدخر وعلى المجتمع. أما الثاني: الادخار الاحتياطي: فهو

«بين يدي يوم الادخار الوطني»

بقلم الزميل / د. سيف الدين يوسف عودة

رئيس قسم السياسة النقدية والأسواق المالية - دائرة الأبحاث والسياسة النقدية



يعتبر الادخار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية في التأثير على أداء اقتصاديات الدول، ولعل المشكلة الأساسية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي كثير من الاقتصاديين هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات فيها، والتي تمثل انعكاساً لانخفاض معدلات الادخار

كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، مما يدفع هذه الدول إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض والمساعدات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولعلنا في مقالات سابقة تحدثنا عن التنمية ومفهومها باعتبارها تمثل التغيير والجهد والإرادة والتخطيط، أما النمو فهو الهدف المبتغى من وراء ذلك. وبحسب الاقتصاديين تأتي أهمية الادخار هنا ليكون من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل حلقة الوصل بين التنمية والنمو.

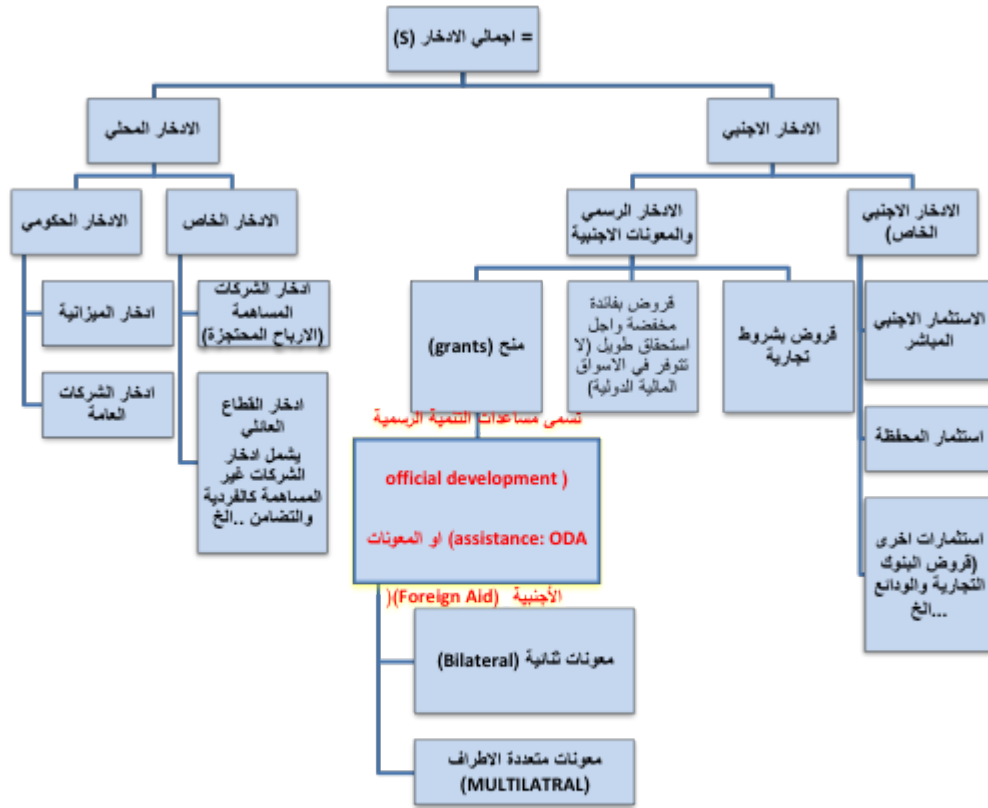
وحيث أننا بين يدي انطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للشباب والأطفال 2019، وتخصيص سلطة النقد لليوم الأخير في فعاليات هذا الأسبوع ليكون «يوم الادخار الوطني» والذي يوافق 2019/3/21، فقد رأيت من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على واقع الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، ومفهوم

عبارة عن تجنب جزء من الدخل لفترة قصيرة من الزمن، ويحتفظ به في صورة نقود، وبالتالي فإن هذا الادخار لا يعتبر منشئاً للدخل لأنه لا يزيد من ثروة المجتمع.

إذن يعتبر الادخار منتجاً إذا وجهت المبالغ المدخرة إلى الاستثمار في المجالات المختلفة إشباعاً للمزيد من الحاجات، وتحقيقاً لزيادة الدخل في فترة لاحقة. والادخار يعتبر كذلك سواء كان المدخر هو المستثمر (المشروعات الفردية أو الشركات الجماعية)، أو كان المستثمر شخصاً آخر غير المدخر، وفي هذه الحالة تكون الأوعية الادخارية والمؤسسات المصرفية وأسواق المال وسيطاً بين طرفي النشاط (المدخر والمستثمر). والادخار المنتج يتمثل في تحويل الأرصدة النقدية إلى رأس مال عيني منتج (آلات، منشآت، أجهزة ومعدات فنية... الخ)، حيث يلعب هذا التحويل دوره الرئيسي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. بينما يعتبر الادخار اكتنازاً (غير منتج) إذا اقتصر نشاط المدخر على مجرد الاحتفاظ بالجزء المقتطع من دخله (أو إنتاجه) في شكله النقدي أو العيني كما هو بهدف تكوين احتياطي (كما سبق توضيحه). جدير بالذكر أن الاكتناز يعتبر سمة أساسية من سمات السلوك الادخاري في الدول النامية بشكل عام، كما يمكن أن يوجد الاكتناز في الدول المتقدمة، ولكن في ظروف معينة مثل: عدم الثقة في البورصات أو البنوك أو في ظروف حرب أو أزمة سياسية... الخ).

والاكتناز أياً كانت صورته (حبس للرصيد النقدي) له آثار اقتصادية سلبية، فزيادة قيمته النسبية تؤدي إلى بطء في سرعة الدورة النقدية، الأمر الذي يسهم في إحداث ركود اقتصادي. كما أن الاكتناز يعني التخلي عن الاستهلاك الحاضر دون النظر إلى زيادة الإنتاج أو الدخل في المستقبل، ومن ثم فهو يعتبر تصرفاً سلبياً. بينما يعتبر الادخار الموجه إلى الاستثمار تصرفاً إيجابياً. كما ويعتبر الاكتناز ادخاراً ضائعاً أثناء عملية التنمية باعتباره لا يوجه إلى الاستثمار.

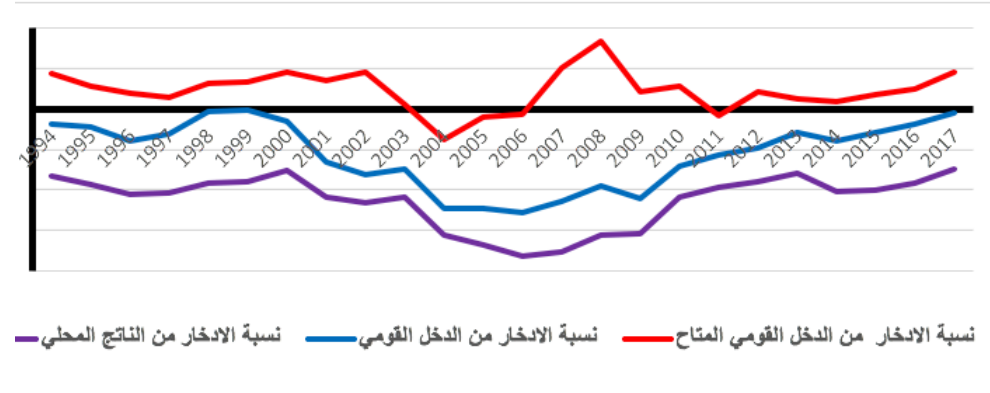
والادخار باعتباره قناة تمويل الاستثمار وتكوين رأس المال في الاقتصاد بشكل عام يعتمد على المصادر الثلاثة التالية: 1- الادخار المحلي، 2- موارد التجارة الخارجية، 3- المنح والقروض والاستثمار الأجنبي في الداخل (الموارد الخارجية للتمويل). والمصدر الأخير يعتمد على مدى كفاية المصدرين الأولين. والشكل (1) يوضح مصادر الادخار (التمويل) التي تعتمد عليها الدول.



تم إعداد الشكل استناداً إلى المرجع التالي: مالكولم جيلز وآخرون. اقتصاديات التنمية. (ترجمة) طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر: الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

ومساعدات خارجية (أي خصم الاستهلاك النهائي من الدخل القومي المتاح GNDI). ومن باب جعل التحليل أكثر وضوحاً، وتسهيل المقارنة مع بعض الدول الأخرى سنقوم باحتساب معدل الادخار كنسبة مئوية من المتغيرات الثلاث (الناتج المحلي، والدخل القومي، والدخل القومي المتاح). والشكل (2) يوضح ذلك.

شكل رقم (2): معدلات الادخار في الاقتصاد الفلسطيني



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية

نلاحظ من الشكل (2) أن الاقتصاد الفلسطيني غير قادر مطلقاً على ادخار أي شيء مما ينتجه محلياً (إجمالي الناتج المحلي)، حيث أن حجم الاستهلاك أكبر بكثير من حجم الناتج، ولذلك نلاحظ أن معدل الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي سالباً منذ تأسيس السلطة الفلسطينية (1994-2017)، وقد بلغ متوسط هذا المعدل 22.6% سنوياً خلال الفترة المذكورة.

ونفس الشيء تقريباً عند الأخذ بعين الاعتبار معدل الادخار من إجمالي الدخل القومي (الذي يأخذ بعين الاعتبار صافي دخل عناصر الإنتاج الخارجية وأهمها أجور العمال داخل إسرائيل)، فهو أيضاً بالسالب في جميع سنوات الفترة المذكورة ولكن بدرجة أقل، حيث بلغ في المتوسط 11.1%، وهو أقل سوءاً من الحالة الأولى حيث أن الدخل من الخارج يعوض ويقلل من حجم الفجوة، ويسهم في تغطية الزيادة في الاستهلاك. ولكن كما هو واضح

وتعاني اقتصاديات الدول النامية بشكل عام من نقص في الموارد اللازمة لبناء الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وينشأ عن ذلك فجوتان تمثلان أهم صور الاختلال في التوازن الاقتصادي القومي. الفجوة الأولى: وهي فجوة الموارد القومية أو فجوة (الادخار - الاستثمار)، وتتمثل في عدم كفاية الادخار القومي المتاح لمواجهة متطلبات الاستثمار المستهدفة. أما الفجوة الثانية: وهي فجوة الموارد الخارجية (أو فجوة النقد الأجنبي)، وتتمثل في عدم كفاية موارد التصدير والدخل من الخارج والمنح والمساعدات في مواجهة حاجات الاستيراد (والتي تتمثل في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، وتعرف هذه العلاقة بين الادخار والاستثمار باعتبارهما من المتغيرات الاقتصادية الهامة في التأثير على مؤشرات الأداء الاقتصادي لأية دولة، بنموذج الفجوتين Tow Gaps Model. والخوض في هذا النموذج نتركه للمتخصصين في المجال الاقتصادي. والآن سننتقل إلى إلقاء الضوء على حجم الادخار في الاقتصاد الوطني

حجم الادخار الاقتصادي (على المستوى المحلي والقومي) في الاقتصاد الفلسطيني:

من أجل الدقة في التحليل سنقوم باحتساب حجم ما يدخر في الاقتصاد الفلسطيني من خلال ثلاث خطوات: الأولى احتساب الادخار المحلي من الناتج المحلي (أي طرح حجم الاستهلاك النهائي من إجمالي الناتج المحلي GDP)، والثانية احتساب ما يدخر من الدخل القومي (أي طرح حجم الاستهلاك النهائي من إجمالي الدخل القومي GNI)، والثالثة من خلال احتساب ما يدخر من الدخل القومي المتاح (أي خصم الاستهلاك النهائي من الدخل القومي المتاح GNDI).

والهدف من وراء احتساب الادخار في ثلاث خطوات أن الادخار في أول حالتين يكون ناجماً عن قدرات ذاتية من الاقتصاد نفسه، أي من إنتاجه، أو من دخله المحقق سواء محلياً أو خارجياً، أما الحالة الثالثة فهي احتساب الادخار القومي بعد الأخذ بعين الاعتبار ما يحصل عليه الاقتصاد الوطني من منح

من الشكل أن الاقتصاد الفلسطيني لا يملك القدرة الذاتية على الادخار، ومن ثم القدرة على تمويل الاستثمار وتركيز رأس المال، حيث أن الخصائص الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني تعكس ارتفاع حجم الاستهلاك، وتجعله اقتصاداً استهلاكياً أكثر من كونه اقتصاداً مستثمراً ومنتجاً.

وبالنظر الى الحالة الثالثة، أي الأخذ بعين الاعتبار كل ما يمكن أن يحصل عليه الاقتصاد الوطني من دخول ومنح ومساعدات، للنظر إلى أي مدى يمكن أن تدعم تكوين الادخار، نلاحظ أن المنح والمساعدات الخارجية تعتبر المركبة الأساسية التي تجعل الاقتصاد الوطني قادراً على الادخار، حيث نلاحظ من الشكل أعلاه أن متوسط الادخار القومي من إجمالي الدخل القومي المتاح، بلغ 4.7% سنوياً خلال نفس الفترة، وهي نسبة منخفضة للغاية إذا ما قورنت مع بعض الدول الأخرى كما سيتضح لاحقاً. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة متذبذبة على مدار الزمن بسبب تذبذب وعدم استقرار المنح والمساعدات الدولية، حتى أنه في بعض السنوات كانت النسبة بالسالب شأنها شأن الحاليتين الأوليتين، فمثلاً كانت بالسالب خلال السنوات 2004-2006، بالإضافة إلى عام 2011. بينما نلاحظ ارتفاع النسبة في بعض السنوات مثل 2008 وهي السنة التي شهدت تمويلاً خارجياً كبيراً ارتبط بالظروف السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة. ولمعرفة مدى القدرة الادخارية في الاقتصاد الفلسطيني مع دول العالم لنلقي نظرة على الشكل (3).

شكل رقم (3): معدل الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين مقارنة بدول العالم خلال الفترة 2010-2017



نلاحظ من الشكل (3) أن معدلات الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي في فلسطين بالسالب كما أشرنا سابقاً، وهي أسوأ معدلات مقارنة حتى بأقل الدول نمواً، فعلى سبيل المثال بلغ معدل الادخار من الناتج المحلي حوالي 36.4% في العالم العربي كمتوسط سنوي خلال الفترة (2010-2017)، و36.8% على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحوالي 25% على المستوى العالمي. بل إن أسوأ البلدان (دول شريحة الدخل المنخفض) كانت أفضل حالاً حيث بلغ متوسطها حوالي 10.7% لنفس الفترة. في حين بلغ المعدل في دول الشريحة الدنيا للبلدان منخفضة الدخل (lower middle income) - وهي الشريحة التي تنتمي إليها فلسطين بحسب تصنيف البنك الدولي - حوالي 25.2%. إذن من الواضح أن الاحتلال عمد عبر سنوات طويلة إلى تدمير ممره لقوى الإنتاج المحلي، وجعل الاقتصاد الفلسطيني حتى غير قادر على إشباع الاستهلاك المحلي على الأقل، وهذا يظهر بوضوح خلاً هيكلياً كبيراً في الاقتصاد الفلسطيني.

حجم الادخار المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني:

من خلال التحليل السابق تبين لنا انعدام القدرة الادخارية بالمنظور الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لبيانات الحسابات القومية الفلسطينية، إلا أن الادخار المصرفي يعطي صورة مغايرة ربما تماماً لنتيجة التحليل الاقتصادي، ونقصد بالادخار المصرفي هنا حجم ودائع العملاء بمختلف أنواعها (الجارية والتوفير ولأجل)، حيث شهدت تطوراً ملموساً على مدار الزمن منذ تأسيس سلطة النقد والجهاز المصرفي الفلسطيني في العام 1994.

والشكل (4) يوضح التطور الملموس في حجم الودائع، حيث يلاحظ ارتفاع حجم ودائع العملاء من 1711.3 مليون دولار في العام 1996، لتصل إلى 12227.3 مليون دولار في نهاية العام 2018، أي بزيادة قدرها 9.3% في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1996-2018)، وهذا يشير إلى النجاح الكبير الذي حققه الجهاز المصرفي الفلسطيني في مجال تعبئة الادخار، وخفض

الائتمان لصالح القطاع الخاص نفسه عبر الزمن لتصل إلى 84.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وهذا يعكس اتجاه المصارف نحو إعادة استثمار وضح الودائع في داخل الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية حوالي 70% من إجمالي وداائع العملاء في نهاية العام 2018، وبالتالي تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي من جانب، ونجاح المصارف في إدارة السيولة في الاقتصاد، ومنع حدوث اختناقات من شأنها التأثير على النمو الاقتصادي من جانب آخر.

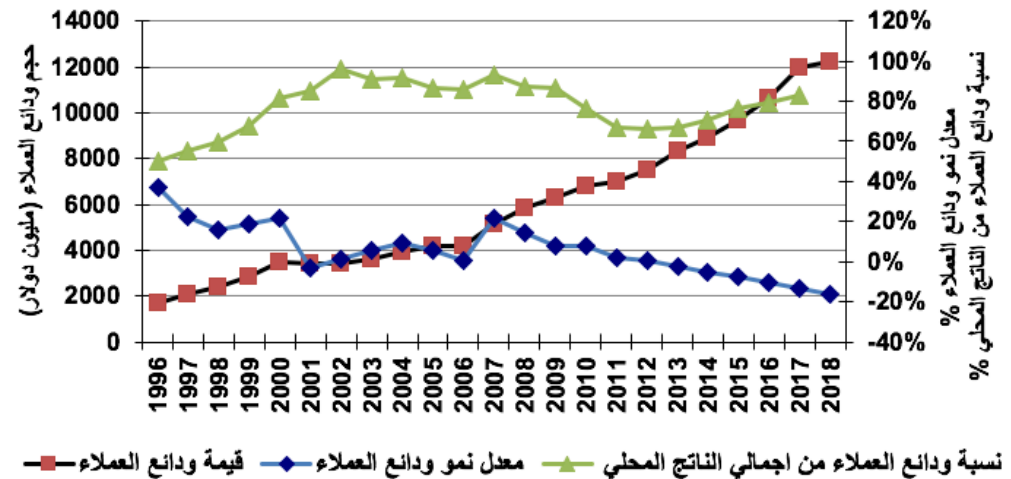
إن هذا النجاح الكبير على مستوى حشد المدخرات في الاقتصاد المحلي جاء نتيجةً لسياسات مدروسة من قبل سلطة النقد عبر الزمن، واهتمامها الكبير في مجال تحقيق الشمول المالي، وتعميق الروابط بين الجهاز المصرفي ومختلف شرائح وقطاعات الاقتصاد الوطني، والذي عكسته بوضوح استراتيجية الشمول المالي التي أعلنت قبل فترة وجاري العمل على تنفيذها.

ختاماً وبمناسبة فعاليات الأسبوع المصرفي 2019، واليوم الوطني للادخار يمكننا القول بثقة كبيرة إن الجهاز المصرفي الفلسطيني (سلطة النقد والمصارف) قد نجحت نجاحاً كبيراً في مجال حشد الادخار المصرفي الذي تعكسه الودائع، بدرجة معاكسة تماماً للادخار الاقتصادي، وتبرير ذلك وأسباب هذه الفروقات الواضحة بين الادخار بالمنظور الاقتصادي في الحسابات القومية، والادخار المصرفي مقاساً بودائع العملاء ربما يحتاج لمقالاً آخر لا يتسع المقام هنا لشرحه وبيانه.

الاكتناز، إذ تشهد وداائع العملاء زيادة مستمرة في قيمتها منذ العام 1996، حتى في أوقات الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية. وقد أصبح الارتفاع المستمر سمة أساسية من سمات الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

من جانبٍ آخر، شهدت نسبة وداائع العملاء من إجمالي الناتج المحلي أيضاً تطوراً ملموساً خلال الفترة (1996-2018)، حيث ارتفعت من 50.2% في عام 1996، لتصل إلى 82.6% في نهاية عام 2018، وهذا يعكس ارتفاع مؤشر العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، كما يعكس بوضوح نجاح المصارف في كسب ثقة الجمهور، وحشد المدخرات، وتكوين فوائض مالية كفيلة بتسهيل انسيابية المعاملات التجارية والمالية داخل الاقتصاد.

الشكل رقم (4): تطور وداائع العملاء لدى المصارف خلال الفترة (1996-2018)



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية

جدير بالذكر، أن المصدر الرئيسي لودائع العملاء هو من القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة وداائع القطاع الخاص من إجمالي وداائع العملاء 94.6% في نهاية العام 2018، مما يعني أن القطاع الخاص الفلسطيني على ثقة كبيرة بالنظام المصرفي. وهذا ساهم بشكل رئيسي في رفع معدل منح